البطالة : آثارها الاجتماعية وطرائق مواجهتها

أ . فوزية محمد أبو صيد
الهيئة الليبية للبحث العلمي

المقدمة

استناداً إلي أهمية الموارد البشرية،وللدور الذي تشغله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وإلي ضرورة تخطيط وتنمية تلك الموارد، فقد حظيت بالعديد من الدراسات والبحوث، وذلك بغية تنمية رأس المال البشري الذي يعدُ جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية،والاقتصادية على اعتبار أن الإنسان هو غاية هذه التنمية وأداتها ،فمن أجله ترسم الخطط والسياسات،وبجهوده الفكرية،والجسدية،والتنظيمية تتحقق هذه الخطط والسياسات،ومن هذا المنطلق عرفت التنمية بأنها"عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية؛ لحل مشاكل المجتمع،ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ومقابلة احتياجاتهم بالارتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية، والبشرية، والفنية، والمالية المتاحة".

وعليه فإن توظيف القدرات الإنسانية في البلاد العربية يعد المحرك الرئيس للتنمية المستدامة،ويؤثر النمو الاقتصادي أي كان وضعه على إمكانية تحسين التنمية الإنسانية ومن تم على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد . و على الرغم من هذه الحقيقة المهمة فإننا وعند النظر إلى حالة النمو الاقتصادي في العالم العربي نجد أنه لم يكن منتظماً، ويرجع أصحاب الاختصاص ذلك إلى طبيعة السوق النفطية التي يرتبط بها بقوة ، إضافة إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي، هذا من جهة،ومن جهة أخرى نجد أن العالم العربي يعاني في مجمله من ضعف إنتاجية رأس المال المادي المصحوب بمعدل نمو منخفضة، مما يجعل من الصعب تحقيق معدلات النمو المرغوبة.

هذا ويشكل انخفاض معدل إنتاج الفرد في العالم العربي مؤشراً خطيراً حيث أدى إضافة إلى ضعف كفاءة رأس المال المادي إلى ضعف حالة النمو في الوطن العربي بدرجة كبيرة.ويمكن تفسير ذلك الانخفاض في النمو والإنتاجية ببطئ البلاد العربية في تكوين رأس المال البشري .

أما عن مستوى الدخل وهو النتيجة الطبيعية في هذه الحال وعلى اعتبار أنه أحد المحددات الأساسية لمستوى معيشة الفرد والأسرة فإنه أحد الأدلة الهامة التي تظهر جوانب الاختلاف في المجتمع. ويؤكد تحليل أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنسبة حصة الأغنياء إلى حصة الفقراء من الدخل في سبعة بلدان عربيه[1]الانخفاض النسبي لدرجة اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية. وعليه ونظراً لانخفاض معدلات النمو أو ارتفاعها بنسب منخفضة فقد استمرت معدلات البطالة في التزايد في جميع البلدان العربية تقريبا. وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع.

تعريف البطالة.

يعدّ مفهوم البطالة من المفاهيم التي استحوذت على اهتمام كبير في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل،لذا حظي موضوع البطالة بشكل رئيس بعناية أصحاب القرار،وأيضاًعلى اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين، لكونه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.لهذا نجد أن العديد

[1] تقرير التنمية البشرية لعام (2000) م .

من الدوريات العلمية المتخصصة ذات العلاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع والجريمة جعلت موضوع البطالة من صميم اهتمامها، وهي تتناوله دائما بالتحليل والنقاش. إن الاهتمام بموضوع البطالة قديماً وحديثاً قد واجه العديد من الملابسات التي اكتشفت هذا المفهوم كمصطلح علمي، وذلك نتيجة لتعدد تعاريف مفهوم البطالة وتنوعها وإلى اختلاف ثقافات المفكرين والمتخصصين واتجاهاتهم في المجال .

هذا وقد عرفت منظمة العمل الدولية (1Lo) العاطل عن العمل بأنه الشخص الباحث والقادر على العمل والراغب فيه أيضاً .

وفي جميع الأحوال تعدُ البطالة من الظواهر التي وجدت وتوجد في أغلب المجتمعات الإنسانية ماضيا وحاضرا ،وهي من أكبر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يواجهها أي مجتمع عليه وتعدُ مشكلة التشغيل وخلق فرص للعمل من المشاكل المتعددة الأبعاد والتداعيات التي تتجاوز النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، ذلك أن الشخص العاطل عن العمل ينظر إليه على أنه شخص مستهلك بمعنى أن على الآخرين أن يوفروا له استهلاكه،هذا وعندما تكون معدلات البطالة منخفضة وناجمة عن دورة اقتصادية في فترة ما فإن المشكلة تكون سهلة الحل، خلاف ذلك في البلاد العربية حيث ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير ولفترات طويلة وهي حالة تهدد الاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي للبلد . كما هو معروف فإن البطالة تصيب شرائح المجتمع بشكل غير متساوى، فهي تتركز في معظم الأحيان بين أوساط الشباب. هذا وقد حذر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الخطر الذي يتهدد العالم العربي بسبب الاستمرار في تجاهل أزمة البطالة معتبراً أنها من أكبر التهديدات التي تواجه العالم، ومشدداً على أنه يعد بالإمكان التستر على الخطر الذي يهدد المنطقة بسبب تفشي وتزايد معدلات البطالة، كما أشار المركز أيضا إلى أنه خلال العام 2004م سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل إقليمي للبطالة في العالم حيث شكلت نسبة 11.7% من قوة العمل مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يزيد عن 6.1% وهذه الأرقام تؤكد حقيقة الأوضاع المتدهورة بين فئة الشباب حيث يصل معدل البطالة في المنطقة إلى 21.3% مما يتطلب وقفة جادة أمام هذه المعضلة وما تمثله من تهديد للمجتمع بأكمله.

وقد جاء في تقرير لمنظمة العمل العربية نشر في شهر مارس 2005م أن الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ من بين جميع مناطق العالم دون منازع وأنه في طريقة لتجاوز الخطوط الحمراء ، ويجب على الاقتصاديات العربية رصد نحو 70مليار دولار ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%،واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة ،وفي نفس الوقت يتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل إضافة إلى جزء من العاطلين.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات. هذا وفي تعليق لأحد خبيرات الاقتصاد في المنتدى الاقتصادي العالمي أن العالم العربي لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته.

عليه فأن وضع أي برامج وخطط مستقبلة لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تطور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها، وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع.

مكاتب القوى العاملة ودورها في توفير فرص العمل:

تعدّ مكاتب القوى العاملة في أي بلد من البلاد العربية هي الجهة المسئولية عن استقبال الراغبين في الحصول على عمل، ثم توفير العمل اللائق الذي يناسبهم هذا هو حقيقة الدور المنوط بها، ولكن هناك من العوائق والصعوبات ما يعيقها عن تنفيذ ذلك منها عدم كفاءة أغلب العاملين بالأجهزة الإدارية، وأيضا عدم التنسيق بين تلك الأجهزة في أغلب الدول العربية، وعدم تحديد جهة معينة يجب التعامل معها مباشرة في أي مسألة تتعلق بسوق العمل وإيجاد فرص عمل للخريجين والعاطلين عن العمل، وأيضاً نتيجة سيطرة مشاكل كبيرة داخل مكاتب القوى العاملة نفسها ، والتصرف بعشوائي في إتخاد القرارات من قبل القطاعات الأخرى في الدولة دون الرجوع إلى مكاتب القوى العاملة لحل مشاكل العمالة والبطالة ، ولهذا كله أصبحت قرارات مكاتب القوى العاملة لبعض الدول العربية غير ذات فائدة . وعليه أصبحت مشكلة البطالة في تزايد مستمر وتبعثرت الجهود المبذولة لحلها ، وإن انعدام فرص الحصول على عمل لائق من أكتر الأمور التي تقلق جميع الفئات الاجتماعية ومصدراً من أهم مصادر التفكك والانحلال في المجتمع فبالنسبة للشباب تشكل فرص قلة الحصول على عمل شاغلا رئيسيا بالنسبة لهم ويتعدى معدل البطالة في صفوفهم نظيره لدى البالغين . أما بالنسبة للمسنين فإن غياب فرص عمل مهمة لهم لا يهدد فقط مورداً إنتاجياً قيماً على مستوى المجتمع بل إنه يجلب أيضا مخاطر الفقر والتبعية في سن الشيخوخة . أما الفئات الخاصة في المجتمع، وهي فئات المعوقين فيعدّ توفير فرص العمل لهم من صميم حقوقهم ومسألة أساسية لإدماجهم في المجتمع.

الأسباب التي أدت وتؤدي إلى البطالة:

1. وجود عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل: تتمثل في تدهور أسواق العمل،وأنها تقليدية ومجزاة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما جعل آليات تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فعالة. والسبب الأساسي في استمرار فشل الأسواق هذا هو أن مجموعة تدابير التكيف الهيكلي لم تهتم ببناء أسواق كفؤة وقادرة على المنافسة ،بمعنى خلق الإصلاح الذي يضمن توفر الشروط الأساسية لتحقق النمو الاقتصادي، وبالتالي أثر حال السوق هذا سلبا على الجهود المبذولة للنهوض بمستوى العمال من أصحاب الدخل الضعيف. وهنا يذكر بعض المتخصصون في مجال القوى العاملة أن درجة من المرونة في سوق العمل كافية لضمان حقوق العمال والتماسك الاجتماعي وزيادة الكفاءة في الإنتاج على أن يصحب ذلك بمجموعة من الخطط الفعالة التي تتجاوز إصدار قوانين عمل ترفع من درجة مرونة أسواق العمل إلى تقوية النمو وتوفير فرص عمل منتجة تكفي لتخفيض البطالة ومكافحة الفقر.
2. جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 م أنه من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة هي المضاربات التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك في ربيع سنة 2001 م والتي زادت في تعميق الكساد الاقتصادي.
3. وجود خلل في العلاقة بين التعليم والتنمية وهو يثمتل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ونوعية التعليم في المدرسة، ويرجح أنّ هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة في مختلف الدول العربية ، والملاحظ هنا أن التعليم هو الذي يصنع البطالة وذلك في حالة عدم مراعاة الخطط التعليمية لطبيعة التنمية وتطورات سوق العمل العربية ، إضافة إلى

عدم إسهام التعليم بشكل فعال في تكوين المهارات والتخصصات خاصة في مجال العلوم الدقيقة التي تحتاجها التنمية المعاصرة في العديد من الدول العربية ، وعليه نجد أن الوطن العربي ينفرد بظاهرة خطيرة عن سواه من البلدان في العالم الثالث وهي وجود نسبة بطالة عالية في صفوف المثقفين وخريجي الجامعات.

4. النمو الديمغرافي السريع الذي يتميز به العالم العربي ، وهو أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى زيادة ظاهرة البطالة في بلداننا العربية حيث يتطلب ذلك توفر حوالي خمسة ملايين فرصة عمل جديدة سنويا للشباب العربي.
5. صاحبت إعادة هيكلية النظم الاقتصادية والتجارية والمالية في البلدان العربية والتي يطلق عليها اليوم خصخصة القطاع العام تسريح أعداد كبيرة من العمال وفي مختلف المجالات والاختصاصات.
6. وجود العديد من العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أسهمت في تفاقم ظاهرة البطالة ومن أبرزها سوء التخطيط على المستوى القومي وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، وعدم توافق نسبة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل . إضافة إلى عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب نظرة الكثيرين في المجتمع إليه باعتباره من الأعمال المتدنية، إضافة إلى عدم الإقبال على العمل الحر تحاشيا للمخاطرة والميل إلى الأعمال المستقرة.
7. عدم وجود قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها ... حيث يؤدي ذلك إلى غموض وإرباك سوق العمل . ولا تستطيع الشركات الخاصة العاملة في مجال التوظيف ملىء الفراغ بسبب صغر حجمها. وهنا تبرز أهمية إنشاء مصارف قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل. هذا ولا تقتصر فائدة بنوك التوظيف على كونها قناة اتصال بين أصحاب الأعمال والباحثين عن العمل، بل إنها وسيلة جيدة يستطيع من خلالها الباحثون عن فرص عمل التعرف على طبيعة الوظائف المطلوبة من الشركات ومن ثم تأهيل أنفسهم وإعدادها للالتحاق بها.

أنواع البطالة

يمكن أن تصنف البطالة إلى أنواع مختلفة أهمها ما يأتي :

- **البطالة الإجبارية:**

وهي تشمل الأفراد الذين لا عمل لهم ، وهم يرغبون ويبحثون عن عمل يتناسب ومستويات الأجور السائدة ، ويتأثر هذا النوع من البطالة بسياسات تخفيض العمالة على النحو الآتي: عندما تقوم المؤسسات أو الشركات بتخفيض العمالة، وتسريح بعض العاملين دون تدريبهم على أعمال أخرى، أو إلحاقهم بمواقع عمل أخرى فإن هذا النوع من البطالة يزداد بزيادة عدد الذين لا يعملون. عندما تقوم الشركات بتوقيف التعيين أو ما يطلق عليه تجميد التوظيف وعدم إلحاق أي عاملين جدد بها ، فإن عدد العاملين يزداد عاما بعد عام نتيجة عدم وجود فرص عمل جديدة . ومن أهم تأثيرات هذا النوع من

البطالة على المؤسسات والشركات صاحبة السياسات السابقة أنها مع مرور الوقت وتزايد نسبة البطالة تواجه برفض من المجتمع لسياستها مما يعوق تنفيد هذه السياسة بنجاح .

البطالة المقنعة

وهذا النوع من البطالة يعني زيادة حجم القوى العاملة عن حاجة الإنتاج، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة ، ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا قامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب فيها ذلك العدد الفائض من العمالة ، أو قامت بتدريبهم على أعمال أخرى تساعد في رفع الإنتاجية .

- **البطالة المؤقتة.**

وهي تعنى هؤلاء العاملين الذين ينتقلون من عمل لآخر ، أو من مشروع لمشروع آخر . وهذا النوع من العمالة يضطر إلى الانتظار بعض الوقت بين عمل وآخر ، أو بين ترك العمل في جهة والالتحاق بآخر ، وهذا الأسلوب ينتج عنه ارتفاع معدل دوران هذا النوع من العمالة.

- **البطالة الفنية .**

ويشير هذا النوع من البطالة إلى تلك العمالة التي يتم الاستغناء عنها نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية متقدمة تستلزم تأهيل علمي معين ومهارات فنية علمية بمعنى أنها رد فعل للتقدم التكنولوجي في وسائل الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات والتي تتطلب حجم أقل من العمالة نتيجة لإحلال الآلات والحاسبات الآلية محل العمالة اليدوية.

وهذا يعني أنه كلما أزداد التقدم التكنولوجي ارتفعت معدلات البطالة الفنية

- **البطالة الموسمية.**

تنشأ هذه البطالة نتيجة لتذبذب أو تغير الطلب على قوة العمل والناشئ عن تذبذب مواسم العمل والإنتاج ،وهذا يتضح بصورة أكتر في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات السياحية والفنادق والمصايف وغيرها.

- **البطالة الاختيارية.**

وهي تكون نتيجة وجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة ، رغم أنهم من أصحاب المهارات العالية وهذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع خبراتهم.

الآثار المختلفة للبطالة .

1. تعد البطالة والعمالة الناقصة وانعدام الأمن الوظيفي نتائج مباشرة للضعف الاجتماعي الذي تعاني منه أغلب الفئات . فانعدام فرص العمل والأمن الوظيفي يمكن أن يؤديا إلى عدم ضمان الدخل وبالتالي إلى الفقر،مما يسهم بدوره في الضعف الاجتماعي من خلال التفرقة الاجتماعية والتعرض الشديد للمخاطر وإنهاك القدرة على المواجهة. وكثيرا ما يعمل الفقراء في القطاعات غير النظامية التي تكون ظروف العمل فيها غير منتظمة وأجورها منخفضة كما أن من المحتمل أن يعيشوا ويعملوا في ظل ظروف غير أمنة وغير صحية .

وعليه تكون فرص الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية محدودة . وكثيرا ما تكون نوعية الخدمات التي يستفيدون منها أقل من الخدمات المعتادة لاسيما في البلدان النامية . وتؤدي هذه الظروف

إلى انخفاض التحصيل التعليمي واعتلال الصحة فتجعلهم أكثر عرضة للإصابات وسوء التغذية والأمراض ، مما يعزز عزلتهم الاجتماعية ويزيد من مستوى ضعفهم الاجتماعي .

2. انطلاقا من أن العمل يعدّ سلوكا مألوفا ينسجم مع العرف السائد،والقواعد السلوكية العامة السائدة في المجتمع فإنه يعزز أواصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يقلل من الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف. لهذا يكون العمل هنا أداة للضبط ضمن مبدأ الالتزام الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد بمبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها . وأيضا مبدأ المشاركة والذي يعنى اندماج الفرد بكامل جهده في الأعمال والمهن اليومية بما يتفق والعرق والقواعد السلوكية العامة ، وعليه فإن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والانحراف. وهنا تتضح بجلاء العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداءات المختلفة .

3. تساعد البطالة على خلق فئة في المجتمع يقوى لديها الشعور بالحرية في الانحراف، وفي انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة وتجاوزها،وهذه نتيجة سلبية ومتوقعة لمدى إيمان الأفراد واقتناعهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع وتمشيا مع هذه النتائج فإن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع . ولذا فإن ضعف الروابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج عن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤديان إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سببا رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك، ولهذا استحوذ بحث جانب العلاقة بين البطالة والجريمة وتحديدها باهتمام كثير من الباحثين في علم الجريمة وعلم الاجتماع وذلك لارتباطها بدراسة الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحالة الاستقرار في المجتمع وتتحدد العلاقة بين الجريمة والبطالة من حيث مفهوم البطالة الناتج من عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرا رئيسياً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في بحثهم وسعيهم للحصول على عمل.

ويتحدد مفهوم البطالة المرتبط بالسلوك الإجرامي بحالة البطالة الناتجة عن ركود أو أزمات اقتصادية أو سوء تخطيط وتنويع العمل وتوزيعه أو عدم التوافق بين تأهيل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ويلاحظ مما سبق أن هناك علاقة طردية بين نسبة البطالة والجريمة.

4. تؤدي البطالة لدى الأفراد إلى تعرضهم لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى إتصاف الكثيرين منهم مجالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فهم يتصفون بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز، وعدم الكفاءة ، مما يؤدي إلى عدم السواء في الصحة النفسية لديهم، إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم، وذلك بسبب اضطراب وضعهم المادي الناتج عن البطالة، ومن هنا يتضح التأثير المباشر للوظائف حيث أنها تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي؛ إذ ترتبط هذه الوظائف بحالة العمل والتعطل عند الفرد، ففي حالة البطالة والتعطل يفقد الفرد فيه ذاته في العمل المنتج والتفاعل الاجتماعي، وتحقيق الذات، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يفقده توافقه وتفاعله مع الجميع.

هذا وهناك فئة من العاطلين عن العمل تركوا مقاعدهم الدراسية بهدف الحصول على عمل، وعندما لم يحالفهم الحظ في ذلك غلب عليهم الإتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع، إضافة إلى شعورهم بالبؤس والعجز وعليه واستناداً إلى ما سبق تعدّ البطالة هي المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا لدى العاطلين عن العمل، لأن الفترة التي يقضيها الفرد دون الارتباط بعمل ثابت ومحدد تؤدي في الغالب إلى حالة من اللامبالاة وفتور الشعور ، وخاصة عند الإحساس بعدم القدرة على تنظيم الوقت واستغلاله بشكل مستمر.

ومن أهم مظاهر عدم الصحة النفسية التي تصيب العاطلين عن العمل ما يأتي:

أ -الاكتئاب

تظهر حالة الاكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتزايد حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزال والانسحاب نحو الذات ، وتؤدي حالة الانعزال تلك إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات أو بالانتحار. وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت بالخصوص أن هناك علاقة ارتباطيه عالية بين حاجة الفرد إلى عمل وحالة الاكتئاب لديه؛ إذ ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة كثيراً ما يصيب الفرد بالاكتئاب والاغتراب وتدفعه إلى إدمان المخدرات ومعاقرة الخمور وقد يدفعه ذلك في النهاية إلى الانتحار.

هذا ويذكر أن عدم التوافق النفسي الذي يتعرض له الفرد نتيجة البطالة لا يقتصر تأثيرها السلبي ومضاعفاتها عليه فقط؛بل تتعدى ذلك إلى أسرته أيضاً، وهنا تعيش الأسرة في أجواء يشوبها فترات من التوتر والعصبية وسوء التوافق النفسي والاجتماعي.

ب تدني الشعور بقيمة ذاته (الشعور بالذات)

يؤدي انتماء الفرد لعمل رسمي إلى تقوية روابط الانتماء الاجتماعي لديه مما يبعث فيه نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط ذلك بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعكس ذلك تماماً عندما يكون الفرد عاطلاً عن العمل إذ تؤدي به البطالة إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه من حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.. وعليه فإن فقدان تحقيق الذات لدى الفرد قد يولد لديه شعوراً بعدم الارتباط والانتماء للمجتمع.

5- إن الحالة النفسية المضطربة والتي يعاني منها الأفراد نتيجة البطالة تكون سببا للعديد من الأمراض الجسمية لديهم، ولعل من أهم مظاهر الأعياء الجسدي ارتفاع ضغط الدم وارتفاع نسبة الكلسترول التي من الممكن أن تؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية.

6- إن عدم التوازن في توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بين المدن الرئيسة والقرى الفرعية للبلاد يؤدي إلى انعدام فرص العمل ومحدوديتها في المناطق النائية عن المدن، ومن ثم إلى زيادة أعداد العاطلين فيها ، ومن الجدير بالذكر أن عدم التوازن في عملية توزيع المشاريع والبرامج التنموية هذه قد يدفع بالكثير من سكان المناطق النائية إلى الهجرة إلى المدن الرئيسة، وذلك بحثا عن فرص عمل، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن كثافة السكان في هذه المناطق تلك التي تصنف بالفقر وانعدام الخدمات الاجتماعية وانخفاضها، وفي الغالب ما تكون هذه الأحياء بيئة غير صالحة تستقطب وتكون مركزاً للأعمال غير المشروعة مثل:ارتكاب الجرائم وترويج المخدرات، ومزاولة الدعارة.... ولهذا تجد أن الأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما تكون من بين أكبر ضحايا البطالة:لأن خسارة الوظيفة أو الفشل في العثور على عمل يعني تقليص الموارد لجميع أفراد الأسرة ، إلى جانب ذلك فإن الأفراد الذين يفتقرون إلى المهارات والمعارف التي تساعدهم في الحصول على الوظائف غالبا ما يرتكزون داخل هذه الشريحة من المجتمع. ولا تقتصر آثار البطالة على تقلص موارد الاستهلاك، بل تمتد إلى تشكيل تربة خصبة لظواهر العنف والاضطراب الاجتماعي، ويمكن للبطالة أن تؤدي إلى أمراض اجتماعية تظهر بشكل تفشي الفقر والإدمان والتشرد والبغاء وتشكيل عصابات الإجرام، إلى جانب انتشار المشكلات الصحية وسط الأطفال، وشيوع مظاهر التوتر، والتحلل العائلي، وأحياناً كثيرة حوادث الانتحار.

7- تعدّ السياسات المختلفة للاقتصاد بما فيها السياسة المالية والتجارة والتحرير المالي وسياسة التشغيل جميعها عوامل تؤثر على الوضع الاجتماعي فالسياسة المالية تؤثر مباشرة على توزيع الدخل وعلى الموارد المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية وبالتالي فإن لها أثراً على المخاطر وعلى التخفيف من حدتها.

إن التوجهات الحديثة في مجال التحرير المالي أحدثت تغيراً في طبيعة التفاوض بين أرباب العمل والنقابات مما نتج عنه تقلص في الأجور وتأثير على درجة الأمن الوظيفي، وبالتالي استمرت البطالة واتسعت الفجوة بين أجور العمال المؤهلين والعمال الغير مؤهلين.

هذا وهناك رأي يقول بأن قوى السوق المسؤولة عن الانتشار السريع للعولمة أصبحت تشكل عاملاً أسهم بدرجة كبيرة في تزايد ضعف الطبقة العاملة.

وفي ختام ورقتنا هذه نأتي لمجموعة من التوصيات والمقترحات التي تأتي ضمن متطلبات العلاج لظاهرة البطالة وأساليبها وهي:

1 -دعم النمو الاقتصادي وتنشيطه : يعاني العاملون في العديد من البلدان النامية من أوضاع كثيرة تنتقص من مستوى رفاهية الإنسان، وعليه يصبح ضرورياً معالجة مشكلة البطالة في البلدان الأقل نمواً على أساس نوعية التشغيل إضافة إلى توافر فرص العمل، فتحسين ظروف العمل وانعدام التمييز، والمشاركة في صنع القرار وحرية التنظيم جميعها عوامل ينبغي المسئولين مراعاتها في معالجة شاملة للبطالة أو

التشغيل في كافة البلدان العربية، ومن ثم يعني التشغيل الكامل وجود عمل جيد لجميع طالبي العمل، والعمل الجيد هنا هو العمل المنتج الذي يتيح للفرد استخدام مهاراته وإمكاناته في النمو، بحيث يمكن له تحقيق دخل كاف لتفادي الفقر، وتحقيق مستوى كريم من العيش.

إن مواجهة البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل منتجة ومربحة للعاطلين عن العمل أو للداخلين الجدد لسوق العمل تعدّ من الحلول الجادة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان العربية، ووصوله للتشغيل الكامل، وهذا يعدّ تركيزاً للاقتصاديات العربية مقابل حاضر اقتصادي يتصف بالركود.

ويعدّ تنشيط النمو الاقتصادي عاملا أساسيا لتخفيض البطالة ومن ثم تخفيض حدة الفقر على نحو دائم.

ويتطلب تنشيط النمو جهوداً كبيرة وعلى مختلف الجهات وهي تختلف من بلد لآخر باختلاف ظروفها وإمكانياتها، ولكن وفي كل الحالات هناك عوامل أساسية يجب توفرها وهي أحد جهود القطاع الخاص من خلال بيئة استثمارية وتنظيمية محفزة ومسؤولية اجتماعية، وتوظيف كامل القدرات الإنتاجية ورأس المال البشري لجميع المواطنين، وهذه تعدّ من المسائل الأساسية لبناء اقتصاديات فعالة وقوية.

2 -العمل على خلق البيئة المناسبة للقطاع الخاص.نظراً لعدم قدرة القطاع العام على توفير فرص العمل الكافية التي تستوعب أعداد العاطلين والتي هي في تزايد مستمر، فإنه يتوجب تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع الأسواق اللازمة، ومن الأساليب المتبعة في هذا المجال الحفاظ على سياسة الاقتصاد الكلي من خلال تركيز السياسات المالية على ضبط الموازنات العامة، وعلى وضع الآليات المناسبة،لتحديد أولويات الإنفاق العام، وتوفير فرص مناسبة لمبادرات القطاع الخاص، هذا كما ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام لتقوية المعارف والخدمات المالية والاهتمام بتوفير الحوافز الاقتصادية والبنى الأساسية الكفؤة والتسهيلات المختلفة والفعالة للتجارة، إضافة إلى توفير التشريعات المناسبة على أن تشمل حماية حقوق الملكية الفكرية ضمان لإعطاء من يدمن الاستقرار والثقة بين أصحاب المشاريع الخاصة، أما عن القطاع العام فقد أصبح إصلاحه موضع الاهتمام الأساسي في عدد من البلدان العربية، ويجب أن تصمم تلك الإصلاحات بحيث توفر حوافز لتشجيع النمو وزيادة استثمار القطاع الخاص، ويجب البدء في الإصلاح من الداخل بهدف تشجيع الخدمة العامة الكفؤة ، وذلك من خلال نظم حوافز وهياكل تنظيمية أفضل، مما ينتج عنه في النهاية توفير فرص العمل اللازمة.

3 -تنمية القدرات البشرية وحسن استخدامها تحقيقاً لأهداف التنمية الإنسانية الشاملة ؛ إذ إن توفير يد عاملة مؤهلة ومدربة مسألة ضرورية،لتعزيز القدرة على المنافسة، وتحقيقاً لرفع مستوى الرفاهية البشرية، وذلك من خلال منحها اهتماماً خاصاً وأولوية عالية في تخصيصات الاستثمار، وهنا يكون لاستراتيجيات التعليم والتدريب دورٌ مهمٌ في هذا المجال، تحقيقاً لأفضل مواءمة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة، ولكي يتحقق ذلك ينبغي العمل على توفير المرافق التعليمية الجيدة والمناهج التي

تلبي احتياجات سوق العمل، إضافة إلى توفير التدريب المهني وأيضاً التدريب في مواقع العمل وتنمية المهارات الأخرى المتصلة بالعمل، وهناك عامل مهم وجدير بالأخذ في الإعتبار؛ لأنه يساعد على تحقيق أهداف النمو والتنمية،وهو استغلال رأس المال الفكري؛ لإنتاج المعرفة وتطبيقها لدى جميع البلدان العربية،وتعتبر مراكز البحوث العلمية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى هي البداية اللازمة لإنتاج تلك المعرفة ، وتعدّ الحوافز الاقتصادية من العوامل الإيجابية لاكتساب المعرفة واستعمالها الاستعمال المناسب بشرط أن تنتمي لنظام مؤسسي جيد يقدر المعرفة ويشجع عليها، ولذا تعدّ الكفاءات العربية المهاجرة مصدراً مهماً للمعرفة على اعتبار أنها مصدر حيوي من مصادر المعرفة خارج المنطقة العربية يمكن الاستفادة منها في توفير المهارة الفنية والأفكار المبدعة وفرص الاستثمار، ويجب العمل على تشجيعها وفتح المجال أمامها للمشاركة، ونقل معارفها من خلال سياسات مدروسة تقدم الحوافز المالية؛ لجذب المعرفة الخارجية وما يتبعها من استثمارات اقتصادية ولا يخفى على أحد ما لأهمية تبادل تجارب العلماء ومعلوماتهم ومنهجياتهم من أثر على دعم الاقتصاد والتنمية الإنسانية وتنشيطها بصورة عامة.

4 -العمل على إنشاء ودعم تكامل اقتصادي عربي من المعروف أنه لدى العديد من البلدان العربية الكثير من الخبرات والكفاءات، ومع ذلك فإنها وبصورة فردية لن تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وعليه يجب العمل على عقد ترتيبات اقتصادية وتجارية على صعيد المنطقة العربية ككل، فمن شأن التعاون الاقتصادي، وتحرير التجارة بين البلدان العربية أن يوفر منافع متبادلة ودرجة أكبر من الحرية لانتقال عناصر الإنتاج، ويعد التكامل الاقتصادي أمراً ضرورياً لمساعدة اقتصاديات المنطقة العربية على العمل والتعاون فيما بينها مما يمكنها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي وحل مشكلاتها الداخلية وفي نفس الوقت يجب تنشيط دور الجمعيات والهيئات العربية التي من مسؤوليتها خلق التعاون الاقتصادي ودعمه، وتقدم تقنية المعلومات والاتصالات ذات الانتشار الكبير فرص عديدة لمن يريد التعاون الاقتصادي العربي المبني على النمو والمعرفة.

5 -تنمية الترابط الاجتماعي وتقويته وهذا يتطلب وبالدرجة الأولى وجود مؤسسات قوية تسعى إلى التوفيق وحل الخلافات في حالة التضارب بين الجماعات المختلفة ، وأحد أوجه التلاءم هذا في البلدان العربية هو التضامن مع القطاعات الأفقر في المجتمع من خلال الشبكات الاجتماعية والدعم الخيري، على ألا يستمر التفاوت في الدخل أو القدرات والفرص؛لأنه بذلك يشمل كامل التلاءم الاجتماعي على المدى البعيد، على أن تحاط جميع تلك الجهود والتي تسعى لتخفيف انتشار البطالة والقضاء عليها بمجموعة من السياسات والقوانين تعمل في النهاية على تخفيف نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي والتلاءم الاجتماعي.

6 -وضع سياسة للتشغيل الكامل وتخفيف حدة الفقر بمعنى أن يكون أحد أهداف سياسيات التنمية الإنسانية في البلدان العربية تحقيق النمو الذي يوجد فرص عمل، ويخفف من حدة الفقر؛لأن التشغيل الكامل

يتطلب أكثر من خلق فرص عمل جديدة وأن تقليل الفقر يتطلب أكثر من محاربة فقر الدخل، إذ ينبغي أن يصاحب ذلك نطاق واسع من المبادرات لتوفير فرص العمل التي توظف بشكل تام القدرات الإنسانية وتحافظ على كرامة الإنسان،وتعالج جميع جوانب الفقر، وجميع هذه الاعتبارات ضرورية لضمان نمو سريع ومستدام، فليس هناك تعارض بين تحقيق التنمية الاقتصادية، وسياسات التنمية الإنسانية وأهدافها.

7 -اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة التخطيط للقوى العاملة للخروج به من الدور التقليدي الذي يكتفي بتوزيع القوى العاملة على المؤسسات الإنتاجية والخدمية للقطاع العام لتقوم بدور أكثر فاعلية وهو توفير فرص التعليم والتدريب المهني والتدريب المستمر أمام القوى العاملة، بالإضافة إلى العمل على إعادة توزيع قوة العمل الزائدة حالياً في مختلف القطاعات بعد تدريبها وتأهيلها بشكل مناسب على المواقع الإنتاجية والتي تتناسب ومستوى تحصيلها التعليمي والتدريبي ؛ لتقليص معدلات البطالة.

8 -سن قوانين ذات فعالية لضبط التشغيل في جميع المؤسسات بمختلف الدول العربية،واحترام القوانين الصادرة عن مكاتب القوى العاملة وتحديث هذه المكاتب بجهاز إداري ذو كفاءة عالية يتوافق مع الأهداف التي وضعت من أجلها.

ونختم توصياتنا هذه ببعض الخطط والسياسات التي تساعد على توفير فرص عمل كاملة وبالتالي القضاء على الفقر.

1) العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تمشيا مع مستجدات العولمة المعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطاً بإيجاد فرص عمل، ورفع المقدرة التنافسية، وضمان حرية وصول الباحثين عن العمل إلى المعلومات حول فرص العمل، وخلق أسواق عمل فعالة.
2) الاستفادة من الخطط والبرامج التي طورتها منظمة العمل العربية والدولية في مجال التشغيل وفرص العمل والحد من البطالة.
3) دعم المشروعات الصغيرة والصغرى والتي يمكن أن تسهم بفعالية في إستراتيجية استئصال الفقر من خلال توفير فرص العمل، واستخدام أعداد كبيرة من اليد العاملة.
4) العمل على وضع نظام فعال لرصد التشغيل والفقر يتيح رصد المعالم الأساسية بانتظام وسرعة، ويسمح بالتقييم المستمر لكل من طبيعة الشغل والفقر وحركتيهما.
5) إن خلق فرص للتشغيل هي من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة، ولكي يتم تحقيق التحسن المطلوب في مستوى حياة الفرد ورفاهية ينبغي تحسين الإنتاجية وزيادة الأجور، ومن ثم تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة.
6) وسعياً لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريعية يجب أن يحظى اقتصاديات الريف بالعناية الكاملة في السياسات الموضوعة وعليه فإن الدور الرئيس للمسؤولين هنا هو تحسين البنى الأساسية في مناطق الريف والأسواق محلياً وعربياً، وإصلاح هياكل الأسعار ويتم ذلك بترشيد نظم الري وتحسين الخدمات الإرشادية، أما عن أصحاب الأراضي الفقيرة وذو الإمكانيات الضعيفة يجب العمل على خلق فرص عمل لهم خارج مزارعهم، وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة.

7) إيجاد نوع من التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص، وبين المؤسسات الرسمية للتدريب والتأهيل والتكوين المهني.

المراجع

1. تقرير التنمية الإنسانية والاجتماعية لسنة 2002.
2. تقرير التنمية البشرية 2001.
3. أثر البطالة في البناء الاجتماعي ((دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)).
4. محمد عطية سالم ، البطالة. المشكلة والمواجهة كتاب العمل العدد . 359، 1994.
5. أحمد ماهر ،1994 ،اقتصاديات الإدارة ، الإسكندرية ،مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية.
6. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، تنمية الموارد البشرية في ندوة تنمية الموارد البشرية في ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي ، دار الرأي ببيروت1989.
7. اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة ،الاتفاقية رقم (168)بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة.